بيروت في ../../2025

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: خلل التوازن الطائفي والمناطقي في مباراة حراس الأحراج.

حيث إنّ مجلس الخدمة المدنية قد أجرى مباراة لتعيين 106 حراس أحراج لصالح وزارة الزراعة (فئة رابعة)، وقد صدرت النتائج النهائية بعد خضوع المتقدمين للاختبارات القانونية المطلوبة،

وحيث إنّ عدد الناجحين من الطائفة المسيحية لم يتجاوز 17 من أصل 106، أي نحو 16% فقط، مما يُظهر اختلالاً فاضحاً في التوازن الطائفي، لا سيّما أنّ الخلل لم يقتصر على النتائج بل بدأ منذ مرحلة الترشّح، إذ لم تتجاوز نسبة المتقدّمين المسيحيين 17%، ما يعني أنّ هذا الخلل كان معروفاً ومتوقّعاً منذ البداية من دون اتخاذ أي إجراء لتصحيحه أو لضمان تمثيل متوازن.

وحيث إنّ الشواغر في المناطق تُعدّ فضيحة، وحيث إنّه من غير المنطقي تصديق أن حارس الأحراج من بعلبك – الهرمل أو النبطية يمكنه أن يخدم في البترون أو المتن بهذا الراتب، إذ سيكون أمام خيارين: إمّا التغيب عن عمله، أو تقاضي الرشاوى لقطع الأحراج، فيعمل بذلك بعكس وظيفته.

وحيث إنّ مجلس الوزراء قد اتخذ في عام 2017 قرارًا بإجراء مباريات لملء العدد المتبقي ضمن الملاك، لتغطية الشواغر المطلوبة وفقًا لمعيار مناطقي يضمن التوزيع العادل على جميع المناطق، ويصحّح الخلل القائم لتغطية المناطق غير الممثّلة في جبل لبنان ولبنان الشمالي،

وحيث إنّ هذه المباريات لم تُجرَ، ما حال دون تصحيح الخلل المناطقي والطائفي،

وحيث صدر مرسوم التعيين بتاريخ 2025/6/20، على أن تُجرى مباراة أخرى لاحقًا.

وحيث إنّ الفقرة (ب) من المادة 95 من الدستور اللبناني، وإن كانت تستثني وظائف الفئة الرابعة من شرط المناصفة، فإنها لا تُلغي ضرورة احترام مقتضيات الوفاق الوطني، خصوصاً

في ما يتعلق بعدم تكريس هيمنة طائفة على حساب أخرى في إدارات الدولة، مهما كانت درجة الوظيفة،

وحيث إنّ إصدار مرسوم التعيين في ظل هذا الخلل الطائفي والمناطقي، ومن دون السعي إلى تصحيحه أو اقتراح حلول متوازنة تراعي العدالة الطائفية والمناطقية، بحيث تضمن ملء الشواغر المطلوبة في المناطق المحرومة أسوة بسواها، فإنّ من شأن ذلك أن يُكرّس نهجاً خطيراً ويُشكّل سابقة سلبية في مسار الوظيفة العامة.

وحيث إنّ الحكومة تتحمّل مسؤولية مباشرة في حماية التوازن الوطني، وفي حماية الثروة الحرجية، وفي التأكّد من قيام حرّاس الأحراج بمهامهم، وعدم قدومهم إلى أماكن عملهم بسبب بُعد المسافات، أو قيامهم بتقاضي الرشاوى والسماح بقطع الأحراج، لا سيما في التعيينات الإدارية، وإن كانت من الفئات الدنيا.

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. لماذا أصدرت الحكومة مرسوم تعيين الناجحين في مباراة حراس الأحراج لدى وزارة الزراعة، رغم وضوح الخلل الطائفي والمناطقي في نتائج المباراة، وعدم تمثيل المسيحيين والمناطق بنسبة عادلة، وما يُشكّله ذلك من مسّ بمبدأ المشاركة المتوازنة في الإدارة العامة طائفياً ومناطقياً؟
2. هل قامت الحكومة بأي مبادرة أو محاولة لمعالجة هذا الخلل قبل إصدار مرسوم التعيين؟
3. ما الذي يضمن فعليًا إجراء مباراة جديدة لمعالجة الخلل القائم، طالما أنّ مجلس الخدمة المدنية لم يقبل اجراء هذه المباراة سابقاً؟
4. لماذا لم يتضمن قرار مجلس الوزراء الأخير أي إشارة إلى اعتماد المعيار المناطقي أو تحديد آلية واضحة لتطبيقه؟
5. كيف سيتم معالجة الخلل المناطقي القائم حالياً، خصوصاً في ظل الشواغر غير الملبّاة في بعض المناطق، وما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لضمان التوزيع العادل والتوازن المناطقي في التعيينات المقبلة؟

جورج نعيم عطاالله سيزار ريمون أبي خليل أسعد الزعام فؤاد صناوي جرجس تامر

غسان آل عطاالله

سفر طلب حمادون